جميع الاطراف اجتمعت من اجل انجاحه

نظام لتشغيل المولدات الكهربائية الاهلية في الحلة

بابل / مكتب المدى

خطت محافظة بابل خطوة جيدة في تنظيم عمل مولدات انتاج الطاقة الكهرباء الأهلية من خلال اصدار مجلسها نظاماً يحدد اجراءات ومتطلبات تشغيل مولدات الكهرباء في مدينة الحلة وبقية الاقضية والنواحي حتى القرى البعيدة.

ومن اجل سريان تنفيذ هذا النظام الذي حمل الرقم (١) عقد مجلس محافظة بابل ندوة موسعة شارك فيها اصحاب المولدات واعضاء المجالس المحلية في الجلسة وعماد البياتي وقائممقام الحلة وعواد العوادي مدير الصيانة في الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية في الفرات الاوسط وقاسم فخري المشاور القانوني في المحافظة وساجد خليل رئيس مجلس الحلة ونائبه محمود العوادي، وعن مجلس المحافظة حضر حسان محرج عبادي عضو المجلس وممثل لجنة الخدمات.

وقال قاسم فخري المشاور في الدائرة القانونية في المحافظة، ان المجلس قام بسن نظام خاص بعمل المولدات وتمثل بجملة من الانظمة والتعليمات من حيث كيفية التشغيل وسعر الامبير الواحد المجهز مع مراعاة الالتزام بين المتعهد (صاحب المولدة) والمواطنين.

واكد ان انعقاد الندوة جاء من اجل خلق حالة من التوافق بين مصلحة أصحاب المولدات ومصلحة المواطنين وان النظام رقم (١) تم التوصل اليه استناداً الى اراء عدة اطراف هي الدائرة القانونية في المحافظة وقائممقامية الحلة وشركة توزيع المنتجات النفطية في الفرات الاوسط.

واضاف فخري: ان اصحاب المولدات هم الاساس في العملية الانتاجية ويفترض بالشركة ان توفر لهم كمية الوقود اللازمة للتشغيل التي لا تقل عن (٦) ساعات او ٨ ساعات يومياً كالسابق اما الان فهي توفر وقودا لـ (٤) ساعات يومياً فقط.

وبهذا اصبح صاحب المولدة غير مسؤول الا عن توفير طاقة لمدة (٤) ساعات.

وبدئ العمل بهذا القرار اعتباراً من الاول من الشهر الجاري وارى انه منصف لكل الاطراف، ومع ذلك فأن هذه الندوة هي من اجل مناقشة هذا النظام، مع الاخوة ممثلي المجالس المحلية واصحاب المولدات بتطويره في ضوء ما حدث عند تطبيقه.

وتحدث حسان محرج عبادي عضو مجلس المحافظة عن الندوة قائلاً ((ان المجلس بادر بدعوة قسم من اصحاب المولدات والقائممقام مع مجلس المدينة وممثل من القانونية للتداول بشأن موضوع المولدات نظراً لكثرة الشكاوى ومعاناة المواطنين من انقطاع التيار الكهربائي والعطلات التي تواجه المولدات وتمخض عن الاجتماع تشريع نظام. قانون. يتضمن سن عقد بين صاحب المولدة والمشترك ليكون كلا الطرفين على بينة من حقوقهم وواجباتهم، ونحن بصدد طرح هذا العقد للعمل به في محافظة بابل وان يكون ملزماً للطرفين وفيه اجراءات قانونية.

من جهته قال عماد البياتي قائممقام الحلة ((ان الندوة مكرسة لحل مشكلة المولدات من اجل التوصل لصيغة عمل جيدة تربح كل الاطراف وان شاء الله نوفق لخدمة المواطنين واهلنا في بابل، واعتقد ان النظام (١) منصف لكل الاطراف ونتمنى من الاخوة اصحاب المولدات الالتزام والتفكير بالمصلحة العامة مع ما يتحقق لهم من ربحية.

اما موقف الشركة العائد لتوزيع المنتجات النفطية فقد عبر عنه عواد العوادي مدير الصيانة في الشركة بقوله ((الاختلاف في وجهات النظر امر طبيعي وسنصل الى نتيجة وسنعرف السلبيات والايجابيات. اصحاب المولدات يعترضون على سعر الامبير وطريقة وكمية الوقود التي نوفرها لهم فهم يريدون زيادة سعر الامبير المجهز من الكهرباء وهذا لايجوز على حساب المواطن نحن ومجلس المحافظة نريد تشغيل المولدات من دون اثقال كاهل المواطنين وصاحب المولدة من حقه ايضاً ان يفكر في مصلحته وربحه.

وعبر حيدر عباس يونس صاحب مولدة كهرباء عن رأيه في الندوة والنظام رقم (١) فقال: ((لم نصل الى حل نحن نريد زيادة في حصة الوقود والمواطن يريد زيادة في ساعات التشغيل، لا تكفينا حصة الوقود الا لتشغيل (٣) ساعات فقط وهذه المدة لا تسد حاجة المواطن وبطبيعة الحال ان زيادة ساعات التشغيل تتطلب توفير وقود اكثر مما يضطرنا الى شرائه من السوق السوداء فحتما سنزيد من سعر الامبير المجهز..

الحاج صالح ناجي سعيد الشربة صاحب مولدة اخرى قال ((نحن لا نريد زيادة او اضافة مبلغ على المواطن لكننا مقابل ذلك نريد توفير الوقود بالكمية التي تسد حاجة المولدات وبدون اية حساسيات فنحن ابناء مدينة واحدة والمشكلة تتلخص في الوقود والدهن فقط.

وفي اختتام الندوة تم انتخاب ممثلين عن اصحاب المولدات مع المجالس المحلية وممثل الشركة ومجلس المحافظة وقائممقام الحلة للاجتماع مرة اخرى من اجل حل مشكلة تشغيل مولدات الكهرباء في الحلة حيث لم يتوصل المشاركون في الندوة الى اقرار العمل بكل نقاط النظام الذي سنه مجلس المحافظة على الرغم من ان العديد يرون ان فيه انصافاً لكل الاطراف.

فلاحون ومختصون يناقشون مشاكل القطاع الزراعي في بعقوبة

دعوة لإعلان ديالى منطقة منكوبة بالآفات الزراعية

بعقوبة / عمر الدليمي

عقدت المديرية العامة للزراعة في ديالى مؤتمرها الزراعي الأول وقد افتتح المؤتمر بكلمات ترحيبية وكلمة لمحافظ ديالى رعد رشيد الملا جواد الذي دعا الى تحويل مقررات المؤتمر الى واقع عمل ينتشل الزراعة في ديالى مما تعانيه من مشاكل وأعقب ذلك كلمة للدكتور عباس فاضل مدير الزراعة وقد قدم ايجازاً عن أهداف المؤتمر ومحاوره، فيما ألقى العقيد سلتيرر قائد القوات متعددة الجنسية كلمة اشاد من خلالها بتنظيم المؤتمر وعبر عن سروره بالمشاركة فيه واستعداد قواته للمساهمة في ايجاد حلول مشاكل قطاع الزراعة في ديالى مؤكداً استعداد قواته تمويل المشاريع الزراعية اضافة الى ما تخصصه الحكومة العراقية في هذا المجال.

وقدم الدكتور عباس فاضل عرضاً مختصراً لنتائج الاحصاء الزراعي الذي نفذته المديرية في عموم محافظة ديالى والذي شكل قاعدة بيانات مهمة تتيح للباحث والدارس كماً وافراً من المعلومات يمكن الرجوع الى تفاصيلها عند الحاجة.

ثم جرى عرض لمحاور المؤتمر ثم شكلت لجان لمناقشتها حيث ناقشت اللجنة الأولى محور مشاكل الاستثمار الزراعي في مختلف القطاعات ومقترحات الحلول اللازمة لهذه المشاكل فتم في هذا المحور تشخيص تدهور المشاريع الاستثمارية الكبرى في المحافظة مثل محطات تربية الابقار وشركات الدواجن بسبب من احالتها لمستثمرين غير كفوئين وسيطرة ازلام النظام السابق عليها.

ومن مشاكل القطاع الأخرى اقتصار الاستثمار في المحافظة على الامكانات المحلية المحدودة مما عرقل تطوره اضافة لعدم وجود مشاريع استثمار في مجال التصنيع الغذائي وعدم استثمار أراضي الهضاب والجبال في المحافظة التي تشكل ما مساحتها مليون دونم معظمها صالحة للزراعة ويتوج هذه المشاكل توقف عمل المشاريع الزراعية الكبرى بسبب وضع اليد عليها منذ سقوط النظام حتى الآن.

اعلان ديالى منطقة منكوبة بالآفات الزراعية

اما في محور مشاكل وقاية المزروعات فلقد تم تشخيص الاصابة بآفتي الدوباس بالنسبة للنخيل وذبابة الياسمين البيضاء بالنسبة للحمضيات وما وصل إليه حجم الاصابات الذي عد كارثياً وطالب عدد كبير من الفلاحين والمختصين باعلان محافظة ديالى منطقة منكوبة وطلب المساعدة الدولية والمحلية للخروج من هذا المأزق وشخص ايضاً في هذا المحور دخول منتجات زراعية بطريقة مخالفة لقوانين الحجر الزراعي وعدم اجراء الصيانة واعادة التأهيل لمطار بني سعد الزراعي.

وأوصت اللجنة المناقشة باعتماد اسلوب المكافحة المتكاملة للآفات مؤكدة استخدام البرنامج الحيوي للحد من تأثير الآفتين المذكورتين، فيما جاء محور قوانين الأراضي ومشاكل المهجرين والتعريب ليثير عاصفة من المناقشات خاصة في مجال مشاكل سياسة التعريب ومشاكل المهجرين نظراً للوضع المعقد الذي تعيشه المحافظة حيث اضطر العرب الذين سكنوا مناطق الاكراد للهجرة منها ليشكلوا مشكلة حقيقة للدولة فيما لم يتمكن السكان الأكراد والعائدون من استثمار اراضيهم بسبب قلة امكاناتهم.

وفي هذا المحور أكدت اللجنة المناقشة مثلما أكدت آراء المواطنين ان تعدد قوانين تأجير الاراضي شكل وما زال إرباكا في طريق العمل في قطاع الزراعة مطالبين بايجاد الحلول لهذا الأمر وانهاء التجاوزات على الأراضي الزراعية بالغرس والبناء والحد من توسع البلديات على الأراضي الزراعية، كما تم تشخيص عدم وجود ضوابط تلزم مستأجري الأراضي الزراعية بمعدل انتاج للمحاصيل وشمول اغلب الاراضي المستصلحة بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٧ وعدم صدور القرارات الخاصة بالتعويض على وفق هذا القانون وجاءت مقترحات عدة لمعالجة المشاكل في هذا المحور منها توحيد قوانين استئجار الأراضي الزراعية وتنظيم ملكية الأراضي ومنع التفتت وقيام البلديات بوضع خطط مستقبلية لحدودها واقتراح ان تقوم وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة لأراضي الدولة بإدارة هذه الاراضي بدلاً من وزارة الزراعة.

الحاجة الى الماء

في محور مشاكل الري واستصلاح الأراضي والمياه الجوفية اشر المختصون وأصحاب الشأن الزراعي جملة من المشاكل منها تذبذب خزين المياه الذي يغذي نهر ديالى ووجود مشاكل تشغيلية في كل مشاريع الاستصلاح بسبب ضعف اجراءات الصيانة والتجاوزات عليها وان اغلب مشاريع الري المستصلحة والانهار والجداول الرئيسية غير مبطنة مما يؤدي الى ضائعات بالمياه وانخفاض الكفاءة التشغيلية وان هذه المشاريع مازالت تعمل بالطرق التقليدية أي مبازل وقنوات أولية وتسوية، يكمل هذه المشكلة ضعف الامكانات في مديرية صيانة مشاريع الري.

كما تم تشخيص مشكلة عدم استغلال المياه الجوفية الصالحة للزراعة ضمن الاراضي المحاذية لسلسلة جبال حمرين واعالي محافظة ديالى.

وتم تأشير الشحة المزمنة في مياه السقي في اسفل مشروع الخالص ومشروع مهروت وخريسان واسفل نهر شرويف وعدم وجود حصة مائية لمساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في ناحية العظيم على الرغم من وجود سد العظيم حيث شدد المهندس محمد محسن علي مدير دائرة الموارد المائية على ان تنفيذ مشروع ايسر نهر العظيم الذي أعدت تصاميمه في وقت سابق هو الحل الأمثل لهذه المشكلة وهو ما سيوفر المياه لأراضي الغرفة الخصبة والتي من الممكن ان تستثمر في الزراعة بما يعزز إنتاج البلد زراعيا.

وتم اقتراح حلول لمشاكل هذا المحور وم الاقتراحات تشكيل هيئة تنسيق عليا للاشراف على تشغيل سدي حمرين ودربندخان بما يضمن تصريف المياه بشكل مدروس لتنفيذ الخطط الزراعية في المحافظة اضافة لتعزيز دور مديرية صيانة مشاريع الري في اجراء عمليات الصيانة الدورية وبشكل لا مركزي.

كما تم تشخيص مشكلة حاجة المشاريع الأروائية للتبطين للاقلال من الضائعات واستغلال المياه بشكل أمثل، اضافة لاخضاع المشاريع المستصلحة الجديدة التي تنفذ الآن لأنظمة الري بالرش المختلفة على ان تساهم الدولة بتوفيرها للفلاحين وربما تتم بتقسيط كلفها العالية في الأقل.

وطالب المؤتمرون بتنفيذ حملة لحفر الآبار المائية من قبل مديرية الزراعة في المحافظة على غرار ما تم في محافظتي كركوك والسليمانية.

الثروة الحيوانية

ولعل ما طرح في هذا المؤتمر لا يختص بديالى حصرا انما هي مشاكل الزراعة في عموم البلد وبالذات ما يتعلق بالثروة الحيوانية التي تدهورت احوال تربيتها ورعايتها وانتاجها فلقد شخص المختصون خطورة الوضع فيما يتعلق بتربية الدواجن بسبب قلة الموارد المجهزة لمربيها من اعلاف ومستلزمات وانعدام أعلاف المختبرات بشكل كامل يضاف لذلك ما تعرضت له مشاريع الغالبية وأصول سامراء الخاصين بانتاج افراخ بيض المائدة في عمليات السلب والنهب التي اعقبت سقوط نظام صدام وهذا يشمل ايضاً أمهات بيض التفقيس لفروج اللحم مما أدى الى دخول بيض تفقيس من مناشئ غير معروفة.

وجرى التوقف عن موضوع الديون المتبادلة بين وزارة الزراعة والشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية واصحاب المشاريع الكبرى من مربي امهات بيض التفقيس والحلقات الأخرى التي لم يتم حسمها مما أدى الى عزوف المربين عن التربية وعدم الافادة من الدعم المقدم لهذه المشاريع خلال السنتين الماضيتين وبالتالي خروج حلقة مهمة من الانتاج في هذا المجال.

يكمل هذه المعضلات عدم وجود مجازر الذبح والاستيراد غير المنظم للمنتجات الحيوانية الذي أدى الى هبوط الاسعار وخسارة المربين حيث ان المستورد من نوعيات رديئة ورخيصة الثمن.

وأدى عزوف المربين عن استعمال اللقات كونها تباع بثمن الى انتشار الأوبئة يضاف لذلك عدم تعاون دوائر الصحة الذي أدى الى انتشار الامراض المشتركة ما بين الانسان والحيوان مثل حمى مالطا وداء الكلب.

ويأتي غياب التنظيم في مسألة الرعي ليؤثر سلباً في المراعي الطبيعية خاصة في منطقتي مندلي وخانقين.

وقد تمت صياغة المقترحات والحلول لهذه المشاكل على أمل ان تكون امام الجهات المعنية لانتهاجها في المعالجات.

آفة التصحر

في محور مشاكل الانتاج النباتي والبستنة جرت مناقشة كفاءة الاصناف المحلية التي شخص المختصون انها متدنية الكفاءة كما ونوعاً باستثناء التمور وان طرق الزراعة المتبعة في المحافظة هي طرق تقليدية وتعاني تشتت الامكانات المستخدمة فيها حيث لا توجد وحدات مكننة متكاملة لدى المزارعين أو في الوحدات الإدارية لدى القطاع الخاص مع تقادم أعمار المكائن.

كما ان نظام الارث وتفتت الملكية الخاصة الذي شمل حتى العقود الزراعية أثر سلباً خاصة إذا ما عرفنا ان الملكيات الخاصة بدأت بالصغر بسبب ذلك حتى وصلت لحدود الـ(١٠٠) متر مربع للبستنة.

وشددت اللجنة المناقشة لهذا المحور اضافة لآراء المناقشين على ان تدهو زراعة الغابات وانحسار مساحتها وعدم شمولها بالتطوير وتراجعها أدى الى نتائج وخيمة على البيئة في المحافظة واقل أمثلتها ارتفاع درجات الحرارة والتصحر الذي بدأ يزحف بشكل مخيف وشخص في هذا المحور ايضاً عدم توفر معامل لتنقية البذور والتذبذب باسعار الخضر (الطماطة خصوصاً) مما يؤدي الى عزوف الفلاحين عن زراعتها، يكمل كل ذاك التدني الشديد لاسعار التمور قياساً بالكلفة العالية للانتاج.

وطالب المجتمعون النظر بجدية لهذه المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها.

مقترحات وحلول

بعد كل ما ذكرنا من مشاكل القطاع الزراعي، هل تبقى هناك ما لم تتم الاشارة إليه؟

. نعم هناك وهناك الكثير في واقع حياتي واقتصادي وصل فيه التردي لحدود الكارثة، وعليه وفيما يخص القطاع الزراعي طالب مؤتمر الزراعة الأول في ديالى باطلاق حركة السيارات الحكومية حيث ادى عدم استخدامها الى ضعف المتابعة الميدانية لكل الفعاليات الزراعية. وتفعيل دور الجانب الإداري لتنفيذ القوانين ومحاسبة المتجاوزين خاصة فيما يتعلق باستحصال ديون الدولة، وسن قانون يحمي المنتج ويضمن تسلم حاصلاته بالسعر العالمي مع السير بالرفع التدريجي عن الدعم، للمستلزمات الزراعية.

وطالب المجتمعون بشمول المناطق الحدودية المتضررة بالحرب باجراءات التطوير بما يضمن إعادة المهجرين ودعمهم مالياً لاعادة تأهيل بساتينهم. وانشاء محطات بحثية متطورة في المحافظة وتفعيل دور الارشاد الزراعي وتأسيس الجمعيات المتخصصة.

وطالب المجتمعون ايضاً باجراء احصاء زراعي لعموم النشاطات في المحافظة ووضع برنامج وطني لتقييم الثروة الحيوانية.

وصير الى صياغة عدة مقترحات فيما يتعلق بالكهرباء والقروض الزراعية طويلة الأمد وترشيق الهيكل الإداري ورفع كفاءة الملاك الفني، وجرت المطالبة باعادة تشكيل الهيئة العامة للزراعة ومنحها صلاحيات الجهات القطاعية في الوزارة والاشراف على كل دوائر الزراعة في المحافظة وتوحيد دوائر الري جميعاً ضمن هيكلية مركزية ومنحها الصلاحيات للنظر بامكانيات الموارد المالية في المحافظة كافة وربط الشركة العامة لتجارة الحبوب بوزارة الزراعة وفك ارتباطها بوزارة التجارة، واختتمت هذه المقترحات بطلب تأسيس مركز استشاري يضم الجامعة ودوائر الزراعة ومراكز البحوث لتقديم المشورة ورسم اتجاهات الزراعة في المحافظة.

هل الارهاب وليد العولمة؟

الارهاب وارتباطاته من وجهة نظر نخبة من متابعي (المدى)

يؤكد كثير من المنصفين ممن تناولوا موضوعة العولمة انها ليست ايديولوجية فلسفية كالماركسية مثلا، فعند الأحاطة البسيطة بمجمل التطورات العلمية التكنولوجية وما عبرت به ثورة المعلومات لحدود المعقول، يجد انها منجز "يمثل كل حضارات الشعوب" وليست فكرة غربية او امريكية، فمادة هذا الموضوع مثلاً هي الكتابة التي نشأت اصلاً في بلاد الرافدين اولا ثم انتقلت الى بلدان اخر الى ان وصل تطور تقنيتها الى ان بالأمكان الكتابة من هنا لتظهر نواتج ضربات الاصابع في نيويورك.

بغداد / عبد الحسين بريسم

في هذا التحقيق استطلعنا آراء عينة منتخبة من المتعلمين ممن يتابعون صحيفتهم (المدى) بشأن ارهاب العولمة او عولمة الأرهاب وكان سؤالنا تحديدا ((هل الأرهاب احد نواتج العولمة ام انه احد العوائق في طريق تحقيق اهدافها النهائية بتحويل العالم الى قرية صغيرة)). وقبل ان نستعرض آراء المواطنين نشير الى نقطة في غاية الأهمية هي اننا في الكثير من بلدان الشرق نعاني قصوراً عاماً في معرفة وفهم العولمة حتى ان بعض الجهلة المتنفذين على اذهان الناس مازالوا يعتبرون الكومبيوتر والأنترنيت سلاحين من اسلحة الشيطان!! مع انهم يسمعون اصواتهم ويوصلون افكارهم الآن عبر اجهزة الأتصال الحديثة التي هي جزء من العولمة.

ان ما يؤسف له ان هؤلاء وضعوا انفسهم وتابعيهم جزءاً من محاولة الرد على العلم بالجهل فتسببوا حين استولوا عبر عشرات السنين على السلطة في تأخر الشعوب والأساءة لأرثها الحضاري وما الارهاب الا كائن هجين يقف وراءه تاريخ طويل من التخطيط لاستلاب ارادة الشعوب من خلال الهيمنة على الثروات ومصادرة الرأي الآخر.

العولمة والقيم الانسانية

لسنا في موقف الدفاع عن العولمة ولا بصدد الهجوم عليها لكننا نشير الى ما اجمع عليه اغلب باحثيها من انها تحاول اكتساح الضعف الذي يقف في طريقها لكنها مهما بلغ اوج عظمتها لن تستطيع قتل قيم الانسان كما يتصور بعضنا وهل الانسان الا مجموعة من القيم؟ وهناك سعي محمود من جهات شتى (بقصد او بلا قصد). خارج مجتمعاتنا وداخلها. لتهيئة الاذهان لدى الأجيال القادمة نحو الربط بين الأرهاب والأسلام من خلال استغلال تخلف الأرهابيين في النظر الى الاسلام خارج اطار قيمه السمحاء ومعانيه النبيلة جاعلين منه على وفق رؤيتهم المريضة حاجزاً امام تطور الشعوب وتقدمها.

لقد تجمعت لدينا جملة من الأجابات المتناقضة عن سؤالنا اعلاه وكالآتي:

حدود العراق

في مقهى حسن عجمي التقينا بالسيد عبد الله الصابر. كاتب. الذي اجابنا قائلا:

. بلدنا الآن في مخاض عسير يعاني منذ عقود التخريب الخارجي المنظم والتخريب الداخلي الناجم عن تخلف السياسة والسياسيين واستخدامهم كأدوات في تكريس ذلك التخريب عبر قنوات متتابعة، لكنها بعد سقوط آخر انظمة الحكم الأستبدادي فيها لم تصل بعد الى بر الأمان فقد وجد الأرهاب منفذا للدخول اليها ليكمل دورة الخراب فكان ان تحالف سرا مع بقايا النظم السياسية لأيقاف عجلة التقدم من ان تقلع جذورها فأعملوا السيف بنا وها هم يسعون لتدمير الحرث والنسل، الأرهاب افلاس للأفكار التي يحملها الأرهابيون. وهي بعيدة كل البعد عن الاسلام. فهم لم يستطيعوا اقناع احد غير الجهلة والمخدوعين وورثة الحقد القبلي والطائفي والعرقي بأن الجنة بين حطام الأبرياء، ان الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص يتحملان العبء الأكبر فيما نعانيه الآن فما دامت قد اسقطت النظام السابق بعد ان شكت في انه قد يتمكن من تهديد مصالحها في المنطقة بجهله وعنجهيته كان عليها ان تهيئ جزءا من نواتج عولمتها في انقاذ شعب العراق من بقايا السفاحين، قل لي بربك الا تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة تكنولوجيا على الحدود؟ انها تعرف جيدا ان مصادر نزف الدم المستمر الذي نعانيه الآن يقف وراءه انفلات حدود العراق فبقايا النظام السابق ماهم الا شراذم تنتهي كلياً اذا انقطع عنهم الامداد.. والامداد يأتي فقط من خارج الحدود، ومالم تعمل الولايات المتحدة على وضع اجهزة انذار ورصد متقدمة هناك او تزويد قوات الأمن العراقية بها بعد التدريب لايمكن اقرار الامن في العراق حتى ان اعادت تشكيلات الجيش الى سابق عهدها لسبب مهم هو ان احدا لا يستطيع ضمان ولاء كل الأجهزة الامنية لبلدها. انا لست مع احد في ان العولمة وحدها جلبت الأرهاب لأن تخلفنا هو الذي اتاح لبعض الجهلة ان يتحدثوا باسم الاسلام فمنذ قرون وهم يشغلوننا بالحديث عن الطهارات والنجاسات والحوريات والعذابات، اننا نكفر ونزندق ونقتل بعضنا بعضاً احيانا لأسباب تافهة واوربا تفكر بتخدير الدجاجة قبل ذبحها لكي لا تتألم!!

عولمة الارهاب

فيما ترى الدكتورة (ن.ع.ع). تدريسية في جامعة بغداد:

. لقد استباح الارهاب أمن الأطفال وذلك اخطر ما في المسألة.. لماذا يخطف المدنيون ويُقتل الناس الأبرياء، لقد اصبح العراق بؤرة للأرهاب وهذا افراز من افرازات الاحتلال.. أليس هو من فتح الحدود وقدم خدمة مجانية للأرهابيين بان جعل من بلدنا ساحة لتصفية الحسابات. ان الصاق الأرهاب بالاسلام هو تجن كبير ومقصود على الدين الاسلامي لأنهم يريدون تشويه صورة الاسلام في ذهن النشء الجديد والصاق الأرهاب به ولقد ساهم غباء وسائل اعلامنا في الترويج الى ترسيخ هذه الصورة من خلال نقل نشاطات الأرهابيين الأجرامية، ان ما يحصل الآن هو جزء من عولمة الأرهاب فهناك فكر ابطاله خارقون يقابله فكر يقوده مجرمون يعيثون فسادا في الأرض ومن هذه الصورة ترى ان العولمة بدأت بصناعة ارهابها وعلى مقدار ما تريد من فوائد ومصالح.

❖اما الدكتور هشام عبد الفتاح حلمي. باحث وتدريسي في جامعة بغداد فيرى:

. ان الارهاب الآن هو لعبة العولمة التي دخلت العراق مع دخول القوات الأمريكية وهناك اسباب ودوافع لذلك الارهاب منها افساد المجتمع سواء عن طريق القتل ام السرقة ام احداث الفوضى ام الاخلال بالأمن، الأرهابيون وجدوا في العراق ملاذا آمنا لهم واتخذوا من الدين الاسلامي غطاء لأعمالهم لتحقيق اهدافهم المريضة فهؤلاء اساءوا الى الدين الحنيف والاسلام منهم براء. ان الارهاب ليس عراقيا لكنه دخل مع دخول القوات الامريكية.

التخلص من الانسان بالانسان

غير ان السيد حيدر الدهوي امين عام احدى منظمات المجتمع المدني يرى:

. ان عولمة الأرهاب تمثل الاختراق الحضاري للشعوب، فالعولمة تلغي الحدود والقيم وبالتالي تلغي الكيان الخاص بكل دولة واستقلالها الحضاري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهناك قاسم مشترك بين الأرهاب والعولمة هو ان كلاهما لا يعرفان الحدود ولا القيم ولا يعترفان بالآخر، وان للأرهاب سنة واحدة هي التخلص من الانسان بالانسان وبذلك سيقضي الارهاب على الجنس البشري مثلما تقضي العولمة على التفرد وتقاليد الشعوب.

❖اما الباحث الاجتماعي فاروق يوسف محمد العزاوي فيقول:

. "أؤكد اهمية عقد المؤتمرات والدراسات التي تعالج ظاهرة عولمة الأرهاب وايجاد الحلول والمعالجات الاجتماعية للحيولة دون تسيد عولمة الارهاب، وتؤكد المؤشرات اننا على اعتاب بزوغ حضارة جديدة هي عولمة الارهاب حيث المؤسسات تحترق والافراد يخطفون ويذبحون وانفجارات تحدث في كل مكان وازمات يثيرها الارهاب سياسية ودينية واجتماعية" ويؤكد: "يجب مواكبة تحرك الأرهاب من اجل ايجاد علاجات شافية له فالقضاء على البطالة ومحاربة الجهل وفتح منافذ الحوار يمكن ان تأخذ بأيدي الجميع لخلق مجتمع متسامح خالٍ من جميع اشكال الارهاب.

❖وفي لقائنا مع الشيخ شعبان درباس الكولي امام وخطيب جامع الفضل في بغداد تحدث قائلا:

. هناك من الأرهابيين من ينطلق من ان آية قرآنية تبيح لهم افعالهم ولابد من التفريق بين معنيين يحملهما تعبير ترهبون فالمعنى الحق انه يعني الجهاد في سبيل الله في سبيل احقاق الحق واعادة الارض المغتصبة او العرض او المال وهو فعل مشروع طبقا لقانون السماء والقوانين الوضعية، اما ما يريده بعض اعداء الاسلام من كلمة ترهبون فهو بعيد عن الحق بل هو الباطل بعينه فدستور الاسلام وهو القرآن يوصي بالسلام والعدل والمساواة وعدم الضرر والضرار وهناك جهات تسعى الى النيل من الاسلام والمسلمين.

❖ اما السيد عبد الكريم عباس الموسوي فيرى:

. حيثما تتحرك امريكا يتحرك معها اعداؤها فتدفع الشعوب ثمنا باهظاً لوجودها ولا ارى حلاً امثل للخلاص من الارهاب الا بالخروج المبرمج للقوات الاجنبية لان خروجها فجأة سيخلق فوضى لا مثيل لها في العراق ويتحول بلدنا الى لبنان اقسى، ان مكافحة الارهاب هو تبييض لوجه الاسلام الناصع الذي خير الانسان في الطريق الذي يسلكه شرط ان لا يحدث ضرراً للآخرين، والأرهابيون يفضحون انفسهم بالافعال التي لا يمارسها حتى آكلي لحوم البشر وعلى عظم كره الفلسطينيين اليهود لانهم اغتصبوا بلدهم لكن العلاقة بينهما لم تصل الى حد الذبح مقابل ثمن بخس فأي مسوخ هؤلاء مَن ضاعت مصالحهم ثم تصوروا ان الجنة بأنتظار من يخدعونه.